مجلة رفوف–مخبر المخطوطات – جامعة أدرار– الجزائر_____ المجلد: 10/ العـدد: 01 (جانفي 2022) ص 485– 500
ISSN: 2335-1381 EISSN: 2602-5949 Legal Deposit: 2013-6352

النظام الجبائي بولاية مصر الاسلامية من خلال وثائق البردي: دراسة تطبيقية حول بردية زكاة مؤرخة بسنة 148هـ/765م

The Importance of Papyrus Papers in the Field of Historical Writing: A Study of Papyrus Zakat as a Model dated 184AH/ 765AD.

البشير بوقاعدة [1]، عبد الكريم بحوصي[2]
1 جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)، bougaadabachir@yahoo.com
2 المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة (الجزائر)، kbahoussi029gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/29	تاريخ القبول: 2021/10/19	تاريخ النشر: 2022/01/25

الملخص : تروم هذه الدراسة التي تندرج ضمن التأريخ لمصدر من مصادر الكتابة والتدوين ولون من ألوان المخطوطات العربية الاسلامية، إلى إبراز أهمية نمط مصدري يُعرف بوثائق البردي. ولقد انبنت مادة الدراسة على شقين: شقّ نظري والآخر تطبيقي. سعينا في أولهما إلى كشف القيمة التاريخية التي ينطوي عليها هذا اللون المصدري في حقل الكتابة؛ من حيث التعريف بهذا النمط من الوثائق والخصائص التي ينفرد بها عن غيره من مواد التدوين ووثائقه. أمّا الشق الثاني، فمثّل الجانب التطبيقي، حيث عمدنا فيه إلى اخضاع عيّنة من وثائق البردي إلى المدارسة على نسق منهجية تحليل البرديات التي أصّل لها أهل الاختصاص وكانت البردية محل المعاينة هي وثيقة إيصال براءة أداء لمستحقات الزكاة خاص بسنة 147هـ /764م، والتي تؤرخ لوجه من أوجه الجباية الشرعية ضمن المنظومة الادارية بالدولة الاسلامية خلال القرن 2هـ/8م.

الكلمات المفتاحية: البردي؛ الجباية؛ الوثيقة؛ الزكاة؛ الإدارة؛ المنهج؛ العقد.

Abstract: This study, which falls within the history of a source of writing, codification a kind of the Islamic manuscripts, to highlight the importance of a source style known as the Islamic papyrus documents. The study's approaches and ideas were based on two main parts: a theoretical one and an applied one. In our first attempt, we sought to reveal the historical value this kind of source in the field of writing. In terms of defining this type of historical documents and the characteristics that are unique to other codification and writing materials and its documents, and the methods of preparing it and making it to become a valid material for codification. As for the second part, the applied side of the study was represented, in which we deliberately subjected a sample of the papyrus documents to study according to the methodology of analyzing the papyri, to which the specialists specialized, and the papyrus was a document of receipt of a performance patent for Zakat dues for the year 147 AH 764 CE, which dating some of the aspects tax within the administrative system during the AH 2nd / AD 8th century.

Keywords: papyrus; tax, document; spending zakat; administration; method; contract.

المؤلف المرسل: د. البشير بوقاعدة، **الإيميل**: bougaadabachir@yahoo.com

1. مقدمة:

تحتل الوثيقة التاريخية موقعا محوريا في منظومة المادة المصدرية، ومكانة مفصلية في وعاء الكتابة التاريخية؛ ذلك أنّها مصدر من المصادر المادية الموثوقة التي تحوز معطياتها على مصداقية عالية، على اعتبار أنّ التزييف والتحريف لا يشوب نصوصها بشكل مباشر في الغالب الأعم، وكذا الزخم الخبري والمعرفي المتلوّن الذي تحتفظ به. ومن تلك الوثائق: أوراق البردي العربي التي أضحت تشكّل مصدرا مهمّا من مصادر الدراسة التاريخية في مناحيها المتعدّدة الإدارية والاجتماعية والثقافية والحضارية. ثمّ إنّه وعلى الرغم من الأشواط الملحوظة التي قطعتها الدراسة التاريخية وفي طليعتها الاستشراقية في ملاحقة أهمية هذا اللون المصدري وإبراز مكانته في وعاء الدراسة التاريخية، لا تزال جهود جمع ودراسة نصوص وثائق ومخطوطات البردي بشكل موسّع واستنطاق خباياها بصورة وافية، بعيدة عن المرامي المنشودة.

في هذا الصدد، تضطلع هذه الورقة البحثية بإبراز مدى أهمية هذا اللون المصدري المرتبط بشكل وثيق بالمخطوطات والآثار المادية المكتوبة، في دراسة تاريخ الدولة الاسلامية وحضارتها. كما تميط اللثام عن طبيعة المنهج العلمي الكفيل بحسن استثمار رصيدها المعرفي ومعطياتها التاريخية، ورسم معالمه وأوجه التماثل والتباين المنهجي بين دراسته ودراسة نظرائه من الوثائق والمخطوطات التاريخية استرشادا بالأسس المنهجية التي حدّدها واتّفق حولها علماء هذا الميدان.

في حين مثّلت المحطة الثانية من جسم هذه الدراسة عملا تطبيقيا، من خلال إخضاع مضمون وثيقة من وثائق البردي، كعيّنة اصطفيناها للمعاينة والفحص بالدراسة والتحليل، وآثرنا أن تكون العيّنة بردية زكاة تمثّل وثيقة إيصال في ثوب تكليف بمهمة أوكلها أحد ولاة الدولة الاسلامية بمصر بعاملين من عماله لجمع مستحقات الزكاة الخاص بسنة 147هـ/764م.

أمّا بشأن الأهمية التي تكتسيها هذه الدراسة، فتكمن بشكل مركّز في كونها تسلّط الضوء بالدراسة والتحليل على وثيقة بردي نحسب أنّ حقلها لا يزال بكرا لم يخضع للمدارسة في حدود ما نعلم وما وسعنا الاطلاع عليه؛ وهذه الوثيقة تؤرخ لوجه من أوجه الجباية الشرعية ضمن المنظومة الادارية بالدولة الاسلامية بمصر خلال القرن 2هـ/8م.

ولمعالجة اشكاليات هذه الدراسة وإخراجها على الرؤية المنهجية المنشودة، تمّ الاسترشاد بالمنهج الوصفي والتحليلي، والممازجة من حين لآخر كلّما اقتضى الأمر بينهما وبين منهجي المقارنة والاستنباط.

2. أوراق البردي بين مصدرها وطريقة صناعتها:

تُحيلنا الدراسة المتخصصة في أوراق البردي (انظر الاحالة رقم01) إلى أنّ هذه المادة التي أُستخدمت في الكتابة والتدوين، تُصنع من ألياف سيقان النبات المعروف بالبردي، وهو من النباتات التي تنمو في المناطق التي تغمرها المياه العذبة كترع الأنهار وضفافها(مغاوري سعيد محمد، 1998، ص53). ويُفيدنا أحد المتخصصين في هذا اللون المصدري بالمراحل التي تمرّ بها هذه النبتة لتصبح مادة صالحة للكتابة والتدوين؛ حيث يقطع هذا النبات من أماكن تواجده أو زراعته، وبعدها توضع السيقان في الماء بغرض تنعيمها ليسهل نزع القشرة الخضراء للساق، ثمّ يُقطّع اللّب الداخلي إلى شرائح رقيقة بطول الساق، لتوضع الشرائح على سطح خشبي مستوي بعضها إلى بعض حسب الحجم و الطول بشكل متعامد، ثم تضغط الطبقتان بثقل مناسب لتلتصق الشرائح المصفوفة ببعضها البعض بصورة محكمة، مع الإشارة إلى أنّ ألياف البردي تُسهم بشكل كبير في متانة الالتصاق نظير ما تنطوي عليه من خاصية طبيعية في مادتها، ثم تُعرّض القطع المضغوطة لأشعة الشمس حتى تجف. وبعد هذه المرحلة تأتي مرحلة التهذيب والصقل، لتشكيل الورق على الهيئة الأنسب للكتابة والتدوين (مغاوري سعيد محمد، 1998، ص53).

3. ورق البردي وعاء مادي للكتابة والتدوين:

تعدّ الدراسة التي أنجزها المستشرق الفرنسي "سلفستر دي ساسي SYLVESTRE DE SACY" حول البرديات مفتاحا لباب الاهتمام بهذا اللون المصدري والتعريف به وتحديد أهميته في حقل الكتابة التاريخية. ثمّ تطور البحث وتنامى حجم الاهتمام به حتى أُفرد له علما قائما بذاته نظير ما يزخر به من مادة خبرية تعين على كشف خبايا تاريخ الحضارة الاسلامية (أدولف جروهمان، 2010، ص3-9).

ولئن كانت الفترة الاسلامية تعدّ فترة خصوبة استخدام ورق البردي كوعاء للكتابة والتدوين، فإنّ ذلك لا يلغي امتداد جذور الاستخدام في أعماق التاريخ المصري أو ينفيها؛ ذلك أنّه وعلى ضوء ما أثبتته النقوش المرسومة على المعابد المصرية الراسمة لأشكال هذا النبات والسفن التي صنعت من سيقانه كتلك التي احتفظت بها جدران معبد الدير البحري والوثائق الفرعونية المكتوبة على ورق البردي بالهيروغليفية، تثبت أنّ تاريخ الاستخدام كورق للكتابة يغوص إلى حوالي 2000 سنة من تاريخ مصر، كما استخدمه العرب قبل الإسلام إلى جانب الرّق، وأكتاف الحيوانات، والعسب، والفخّار والعظام كمادة للكتابة والتدوين (الشامي أحمد، 1978، ص118).

بيد أن الاستعمال الموسّع لورق البردي كمادة للكتابة كان بعد الفتح الإسلامي لمصر سنة (20هـ/641م)، لاسيّما بعد فقه المسلمين خصائص هذا الورق، من مثل: خفّة وزنه مقارنة بغيره من أوعية الكتابة التي ساد

استثمارها في شبه الجزيرة العربية،حيث انتشر استخدامه انتشاراً واسعاً في التدوين والتوثيق على غرار استثماره في تحرير العقود الاجتماعية والاقتصادية والإدارية (أحمد عبد الرزاق أحمد، 1999، ص59).

ومن الملاحظ البارزة في منحى أهمية هذا الوعاء في حقل الكتابة التاريخية، أنّ الدراسة الاستشراقية–الغربية كانت السباقة في النبش في قيمة ورق البردي وثرائه بالمادة الخبرية والاهتداء إلى قيمة هذه النصوص المصدرية التي تروي تاريخ الحضارة الاسلامية وترسم مشاهده وتحفظ حقائقه في شتى مناحيها الادارية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الدينية، حيث ما إن تحسّسوا مكنونه، حتى راحوا يقتنون ما بوسعهم من وثائق البردي، ويسارعون للظفر بها بأي طريقة كانت، حتى أضحت أوروبا من بين أكبر الخزانات الحافظة لهذا النمط المصدري، ثمّ عكفوا على دراسة مضامينها واستثمار نصوصها بما يخدم غايتهم البحثية حتى ولو كان على حساب الحقيقة التاريخية؛ أي بما يتناغم والطرح الغربي الذي يرمي في بعض مخرجاته لضرب روح الحضارة الاسلامية وتشويه صورة الاسلام والمسلمين على كاهل التحريف وطمس الحقائق التاريخية الناصعة بمغالطات غير مؤسسة، والتلاعب بالألفاظ والمعاني بما يستجيب لمشاريعهم التغريبية المسطورة (سزكين فؤاد، 1991، ص89).

ولعلّ من أبرز ما تنطوي عليه البرديات العربية من أهمية تاريخية كوعاء مصدري، كونها تمنحنا صورة جليّة عن جوانب من الحياة الحضارية للدولة الاسلامية، والنظم الضابطة لشؤون المجتمع، على غرار الأساس القيمي الذي تنبني عليه العلاقة الانسانية بين ألوان النسيج الإثني المكوّن للمجتمع الاسلامي على اختلاف أطيافه وتباين مله ونحله، والتي تؤطّرها القوانين والتشريعات الاسلامية، ترسيخا للقيم والآداب السامية، وكفالة والرعاية الاجتماعية، وتقريرا لمبدأ التعايش برعاية الشريعة الاسلامية وقوانينها الناظمة لمنهج الحياة.

4. منهجية دراسة أوراق البردي:

نظرا لأهمية هذا اللون المصدري في حقل الكتابة التاريخية، وعناية أهل البحث به جمعا وحفظا ودراسة، أضحى علما مشهورا بقواعده ومناهجه، بيد أنّنا مع ذلك نفتقر إلى دراسة تحدّد قواعد هذا المنهج وتضبط أسسه وترسم المسالك المنهجية لاستثمار مادته الخبرية واستظهار الحقائق التي يزخر بها على الشاكلة العلمية المثلى. وحسبنا في هذا الصدد، الإشارة بصورة مقتضبة إلى أساسيات هذا المنهج وخصوصياته البحثية، مع أنّ وجود تباين في طريقة دراسة البرديات العربية عن غيرها من المخطوطات، وحضور التمايز بين منهجية التعامل مع البردي العربي وغيره من الوثائق، لا يُلغي مادة التقاطع في مفاصل عدّة ضمن منهجية البحث التاريخي، ومن أبرز خصوصيات هذا المنهج عن غيره:

– تخضع وثيقة البردية في مسار دراستها للمنهج الأثري كمرحلة أولى، ذلك أنّها تتّصل اتصالا وثيقا بعلم الآثار في بدايتها كوثيقة خام للدراسات المتعددة، على اعتبار أنّ أغلب البرديات وجدت في مناطق أثرية أو بالقرب منها، سواء بصورة عفوية من طرف المزارعين والبنائين و نحو ذلك أو استخرجت عن طريق حفريات قام بها متخصصون في علم الآثار، وبحكم أنّها تمثّل مادة أثرية أو احدى بقايا الحضارات السابقة التي تعنى بالدراسة العلمية من لدن أصحاب المنهج الأثري (حيدر كامل، 1995، ص16).

– لا يعتمد منهج دراسة المخطوطات وتحقيقها على مخطوطة واحدة وإنّما على عدّة نسخ من نفس المخطوط، في حين أنّ منهج دراسة البرديات يكتفي باعتماد وثيقة واحدة كمصدر من مصادر التأريخ ومعالجة الحوادث ودراستها (رمضان عبد التواب، 1985، ص60).

– تنوّع المخزون الخبري الذي تطويه وثيقة البردي بين أحشائها كوثيقة خام، ومن ثمّ يمكن دراستها من عدّة جوانب والاستفادة المتعدّدة من معطياتها، فبردية واحدة يمكن أنّ تشكل مصدراً خصباً في آن واحد لدراسة فقهية واجتماعية واقتصادية وحتى إدارية. وهو ما يجعلها تتفوّق على البعض من الوثائق في القيمة التاريخية والثراء الخبري، وتستدعي تعدّد الطرائق المنهجية الكفيلة بحسن استثمار رصيدها الخبري. مع أنّ ما طرقناه يمكن حصره ضمن الإطار العام لدراسة وثيقة البردي (أدولف جروهمان، ج1، 2010، ص7).

أمّا بالنسبة لتحديد طريقة التعامل مع البردية كوثيقة خاضعة للمفاحصة، فيحسن التنويه بالمراحل المنهجية المتبعة من طرف أهل الاختصاص، على نسق:

1.4 الجانب الوصفي للبردية:

في هذه المحطة المنهجية من الدراسة، تخضع الوثيقة للمعاينة الوصفية، من حيث:

– **قياسات البردية وأبعادها:** وذلك من حيث الطول والعرض و والحجم السُمك، من أجل اعطاء صورة واضحة عن البردية لمن لم يدركها أو يتحصل عليها (أدولف جروهمان، ج1، 2010، ص7).

– **لون البردية:** تتباين ألوان البرديات تبعا لطريقة صناعتها ومستويات احترام شروط الدقة في انتاج مادتها والتقيّد بضوابط الاتقان. وتكمن أهمية معرفة اللون في تحديد مستوى جودة الورق، وطبيعة المؤثرات الفاعلة في صناعته، والوقوف على حالة البردية من حيث السلامة أو التلف، ومدى اخضاعها لشروط الصيانة والحفظ (مغاوري سعيد محمد، 1998، ص62).

– **حالة البردية:** ويمكن في ضوء هذه المحطة من البحث اعتماد الملاحظة المجردة لوصف قوام البردية وتحديد حالتها (أدولف جروهمان، ج1، 2010، ص78)، هل كتابتها جيدة أو متوسطة أو سيئة؟

–**مكان وتاريخ العثور على البردية:** وهذا من شأنه أن يعين في تحديد البيئة الجغرافية التي وُجدت بها ومن وجدها وكيف وُجِدت، ولهذا أهمية في دراسة المضمون (حيدر كامل، 1995، ص38).

– **تحديد نوع الخط والحبر:** يلعب نوع الخط الذي كُتبت به البردية دورا محوريا في منهجية دراسة مضمونها واستثمار رصيدها الخبري، لما من أهمية ينطوي عليها تحديد طبيعته. ومن ثمّ كان من الضروري فقه أنواع الخطوط التي دُوِّنت بها ورصد التطور الشكلي الذي اصطبغت به حروفه والمداد والحبر الذي سُقِيت به (القلقشندي أحمد، 1922، ص167).

– **مكان حفظ البردية ومن قام بنشرها:** من الأهمية بمكان في منهجية دراسة مضمون البردية معرفة مكان حفظها إن كانت لا تزال مادتها بكرا، ومن قام بنشرها في حالة النشر، ومن ثمّ تحديد مجموعاتها العالمية. وهذا من شأنه أن يضع الدارس لمادتها على دراية بالشخص والمؤسسة التي تحتضن تلك الوثيقة، وسُبُل الحصول عليها، ومعرفة الطريقة التي وصلت بها تلك الوثائق إلى أولئك الأشخاص أو المؤسسات (دل ديورانت، 1988، ص154).

2.4 تهيئة الورقة للدراسة:

لتصبح الوثيقة جاهزة لدراسة وتحليل المضمون وفق منهج علمي حصيف، كان لزاما التقيّد بالضوابط التالية:

– القراءة الفاحصة والدقيقة للوثيقة مع الاستعانة بجدول الحروف والبرنامج الرقمي الذي طوّره أهل الاختصاص لملامسة قراءة مثلى للمضمون من خلال المسح الضوئي وإدخالها للحاسوب، حيث يقوم البرنامج المزود بقاعدة بيانات مخصصة، بفك رموز البردية، مما سمح بتصنيف و قراءة العديد من البرديات العربية و غيرها.

– إعادة كتابة مضمون البردية بخط واضح، حيث يتم نقل كل سطر لوحده، تحديد كل سطر برقم حسب ترتيبه في البردية.

– استخدام الرموز حسبما تقتضيه الحالة أو تتطلبه خلال عملية كتابة نص البردية، وهو ما تقترحه المنهجية التي أقرها واتفق عليها علماء البردي في المؤتمر العالمي الخاص بالبرديات (أدولف جروهمان، ج1، 2010، ص7)، في حال تعرضت الوثيقة لتلف جزء منها، أو استحال على الدارس قراءة أجزاء منها ونحو ذلك. وتستخدم الرموز على النحو التالي:

[..] دلالة على أن الكاتب شطب بقلمه الكلمات والحروف الداخلة في هذين القوسين.

< > يدلان على أن الكاتب قد أغفل كتابة بعض الحروف أو الكلمات.

( ) يدلان على أن هناك كلمات كُتبت في الأصل بشكل مختصر.

[ ] يدلان على أن هناك حروف مفقودة في الأصل.

{ } يدلان على أن هناك حروفاً يجب حذفها في الأصل.

والملاحظ أن أغلب هذه الرموز وضعت من طرف المستشرقين الذين درسوا البرديات لتسهيل قراءتها، وهو ما يدعونا للحيطة والحذر في التعاطي مع تلك المعطيات، ذلك أنّ قراءات المستشرقين لا يمكن تنزيهها في الغالب من الأخطاء العفوية أو المقصودة لكون معظمهم لا يتقن العربية بشكل جيد وقد يتحامل على النص ويتطاول على الحقيقة التاريخية فيوجّه مادته الوجهة التي ينشدها.

– الإشارة إلى موضوع البردية، وذكر تاريخها إذا كانت مؤرخة، والاجتهاد في ضبطه ولو بصورة تقريبية إن لم تكن مؤرخة، مع تحديد أول نص البردية وآخره (الدالي عبد العزيز، 1983، ص11).

4. 3 منهجية دراسة مضمون البردية:

مرورا بالخطوات المنهجية السالفة، تصبح البردية معدّة لدراسة مضمونها، دراسة تحليلية معمّقة، ومناقشته مناقشة علمية هادفة، تُغطّي بشكل فاعل كل ما يتعلق بالمسافة الزمنية التي تغطّيها البردية، والحدث التاريخي الذي تعالجه. وحتى يلامس الدارس لمضمونها هدفه المنشود، يحسن الاسترشاد بالخطوات التالية:

– استعراض الوثيقة من حيث: الموضوع، التاريخ، مكان العثور عليها رقم تسجيلها، مقاس البردية، قوامها، مكان نشرها، وحالتها.

– كتابة نص الوثيقة مع الإحالة لكل مصطلح أو عَلَمْ، أو ما يستحق الشرح و التفسير في الهامش، مع استخدام الرموز التي أشرنا إليها سابقا، مع الإشارة إلى موضوع البردية من زواج، طلاق، ميراث، خلع، بيع، كراء ونحو ذلك (بن موسى جميلة، 2010، ص92).

– تحليل نص البردية اعتمادا على القراءة المعمقة لمضمونها، و إبراز الدلالات اللفظية لكل مصطلح، مع إبراز أهمية المضمون و الإشارة إلى طبيعة الحدث المدوّن، بالإضافة إلى التعريج على البيانات الواردة، كالبسملة والجُمَل الافتتاحية وأسماء المدن والأفراد وحتى شروط العقد إذا تعلق الأمر بالعقود، و الأثمان إذا تعلق الأمر ببيع أو شراء وغيرها كأسماء الشهود، القبائل، القضاة والولاّة (مغاوري سعيد محمد، 1998، ص118).

– تحديد الفروق النسبية أو الجوهرية بين نصوص وثيقة البردية الواحدة، مع الإشارة إلى مواضع التمفصل بينها وبين مادة البرديات المختلفة (بن موسى جميلة، 2010، ص114).

– المراجعة والتدقيق في مفردات البردية وألفاظها ومقارنتها بنظيراتها لمعرفة هل شاب الوثيقة الأصلية نقص، من أجل تلافي التأويل على الوجه غير السليم، وذلك بالبحث في نظيراتها من الوثائق، أو الاستعانة بغيرها لتحديد التأويل السليم أو على الأقل الأقرب إلى الحقيقة التاريخية.

– التعقيب على نص البردية. وهي مرحلة مفصلية في مسار دراسة مضمون البردية، وتعتمد على التحليل المستفيض المستند إلى المصادر و المراجع التاريخية المتنوعة، خاصة المتعلقة منها بموضوع النّص والمرتبطة بمجاله الزمني. فالدارس يجتهد من خلال التعقيب في تدقيق النظر ببعد تأصيلي للمسائل التي تضمنها نص البردية بالعودة إلى مصادرها الرئيسة. وعلى اعتبار أنّ البرديات محل الدراسة هي البرديات العربية في مصر الإسلامية، فإن أمّهات المصادر التي يُستنجد بها بشكل أساس، هي القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة والتي لا غنى عنها في تحقيق المسائل الواردة، خاصة ما تعلق منها بباب المعاملات. مع أنّه من الجدير التنويه في هذا السياق، إلى ضرورة حسن الاستثمار لنص البردية وفقه مكنونه برؤية تحليلية ومقاربات دقيقة، من شأنها أن تأخذ بيد دارسها إلى برّ أمان استنتاجات جزئية هادفة (مغاوري سعيد محمد، 1998، ص118) مرتبطة بالمناقشات التفصيلية لجمل النص و عباراته، بما يتماشى و موضوع البحث وأهميته.

5. الجانب التطبيقي: دراسة لبردية زكاة نموذجا:

5. 1 بطاقة تعريفية بالبردية:

البردية التي بين أيدينا الخاضعة للمدارسة؛ هي وثيقة زكاة، مؤرخة بسنة 148هـ/765م. تحت رقم تسجيل: 138. P.Cair.Eglib.inv. تم العثور على هذه الوثيقة بمصر، وهي حاليا محفوظة بدار الكتب للوثائق بالقاهرة–مصر. وحُدِّد مقاس هذه الوثيقة بـ: ط= 08 سم x ع= 09 سم، أمّا قوامها فهو ثمانية أسطر (مغاوري سعيد محمد، 1998، ص117).

تتبدى لنا البردية من حيث الشكل بكونها وثيقة مكتوبة على ورق بردي أسمر رقيق، مكتوب على الوجه بخط منتظم، في شكل زوايا قائمة على عرض الألياف الأفقية وظهر البردية خال من الكتابة، وفي أسفل السطر الثامن فراغ، وقد طويت البردية طياً موازياً للأسطر، و يبدو أن الهامش الذي طوي أسفل النص كان يحمل ختماً، لكنه قد ضاع، و قد تطرق التلف إلى الأسطر 3 و4 و6 و7، وزالت بعض الأجزاء العرضية من البردية وتمزق الجانب الأيسر منها بينما بقي الجانب الأعلى والأيمن سليمين (مغاوري سعيد، 1998، ص118).

2.5 نص الوثيقة:

جاء نص الوثيقة على هذه الصيغة، ويتضمن المادة التالية:

1. بسم الله الرحمن الرحيم
2. براءة من محمد بن اسمعيل والربيع بن قيس عاملي الأمير يزيد [بـ]ن
3. حاتم (انظر بشأنه الاحالة رقم02) أصلـ[حه] الله على خصيب (انظر بشأنه الاحالة رقم03) بن على لأ[سـ]معيل بن [فلان]
4. و جابر [بن عبـ]د الحميد بن ... قبضا [..]
5. شاة صدقة أربعـــ[يـ]ن
6. شاة لسنة سبع و[أربـ]عـين و ما[ئة]
7. و كـ[تـ]ب فر [.....
8. سنة ثمان و اربعين و مـــ[ائة]

3.5 تحليل نص البردية:

يمثل نص البردية التي بين أيدينا: إيصال براءة أداء لمستحقات الزكاة الخاصة بسنة 147 للهجرة (764م)، تمّ كتابته على ورق بريدي أسمر رقيق، مكتوب على الوجه بخط منتظم، ونلاحظ في أسفل السطر الثامن وجود فراغ. ويتبدّى لنا من خلال المفاحصة الدقيقة لمتن البردية وحالها، أنّها طُويت طياً موازياً للأسطر، كما يبدو لنا بأن الهامش الذي تمّ طيّه أسفل النص كان يحمل ختماً، لكنه قد ضاع واندثر بسبب التلف الذي شابه قبل العثور على نص الوثيقة أو بعده في مكان حفظه إذا لم يستوف شروط الحفظ وآليات الصيانة المثلى. ويتجلّى لنا بأنّ التلف امتدّ ليطال كل من السطر الثالث والرابع والسادس وحتى السابع، كما زالت بعض الأجزاء العرضية من البردية، و تمزق الجانب الأيسر منها، بينما بقي الجانب الأعلى والأيمن سليمين يحافظان على مضمونهما (مغاوري سعيد محمد، 1998، ص118).

ويبدو جليا، أن نص البردية قد أُستهل بالبسملة. و هذا في الحقيقة أمر طبيعي معهود، اعتبارا بأنّ الوثيقة صادرة عن سلطة إسلامية، وهو أمر يتردد في أغلب وثائق البردي الاسلامية إن لم نقل كلّها؛ فلا تكاد تخلو بردية من هذا الصنف التوثيقي منها. بيد أنّ اللافت للانتباه، أنّ ديباجة هذه البردية خالية من كافة عبارات التفخيم والاستفتاح التي كثيرا ما نجدها في مطلع نصوص البرديات العربية، في الوقت الذي وردت مكانها عبارة "أصلحه الله" فقط، وذلك كما هو بارز في السطر الثالث من مضمونها.

إنّ إمعان النظر في نص البردية محل الدراسة والمعاينة، يوحي بشكل عام أنّها عبارة عن براءة لشخصين بقبض مستحقات لون من الوان الضريبة الشرعية وهي الزكاة. وهذا التكليف بمهمة، موجّه إلى عاملين من عمال الدولة الاسلامية زمنئذ يتوجهان إلى شخصين هما: "إسماعيل بن فلان (مغاوري سعيد محمد، 1998، ص118) وجابر بن عبد الحميد". ويشير النص إلى أنهما شركاء في الغنم، على نصاب قدره أربعون شاة حسب ما أشار إليه المضمون في السطر الخامس من متن الوثيقة، وتم استلام شاة واحدة كما تمّت الإشارة إليه في السطر الخامس منها.

كما أنّه وبناءً على ما اهتدينا إليه في مسار دراسة هذه البردية وعلى ضوء ما يكشفه النص في السطر الأول منها، أنّ شخصية صاحبي الاسمين الواردين هما عاملا الأمير يزيد بن حاتم، المكلفان بمهمة جمع الزكاة، و هما "محمد بن إسماعيل، و الربيع بن قيس". وإلى جانب ذلك، وردت في السطر الثاني إشارة إلى مكان محل جمع الزكاة، و الذي هو على الأرجح "منية بن خصيب" الواقعة في الصعيد الأدنى من النيل من الجهة الغربية شمال أسيوط المصرية.

كما تحسن الإشارة، إلى أنّنا رصدنا بعض الأخطاء في مادة هذه الوثيقة، ويتعلّق الأمر بأخطاء في كتابة بعض المفردات وأسماء الأعلام، وفي أحيان أخرى تحكّم نوع الخط أو رسم الكتابة في طبيعة إخراج اللفظ أو صيغته التي كُتِب عليها، وذلك على نسق:

– **اسمعيل:** وذلك كما هو مدوّن في بحر السطر الأول. ومن المفروض أنّ الكتابة الصحيحة لاسم هذا العلم هي إسماعيل؛ يعني يكون بعد حرف الميم حرف الألف متّصلا بها، وذلك حسب رسم الخط العربي الشائع الاستخدام في وقتنا الحالي. لكن نعتقد أنّ صيغة الكتابة التي عليها اللفظ سليمة، إذا لم نغفل طبيعة الرسم الذي دُوِّنت به. وشفيعنا في ذلك، أنّ بعض الأسماء التي وردت في نصوص القرآن الكريم في بعض رواياته كرواية ورش لقراءة نافع من طريق أبي يعقوب الأزرق في الطبعات التي هي –مثلا– بالرسم العثماني (انظر الاحالة رقم04)، كُتِبت بدون حرف ألف، ومن ذلك اسم "اسماعيل"، يُكتب "اسمعيل" دون حرف الألف، لكن لا يُستغنى عن الألف بشكل مطلق في كتابة الأسماء وإنّما لا يُكتب متّصلا بل يُكتب منفصلا فوق الكلمة بعد حرف الميم مباشرة، كما هو في قوله تعالى : "وَاذْكُرْ فِي الكِتبِ إِسْمَعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الوَعْدِ وكَانَ رَسُولا نَبِيئًا" (سورة مريم، الآية: 54).

وعلى هذا الأساس، نحتمل أنّ لفظ "اسمعيل" رّبما كُتِب حرف الألف بشكل غير متصل بعد حرف الميم على نسق الرسم الذي ذكرنا، لكنه سقط بحكم تقادم الوثيقة إذا لم تُحفظ في مكان يحوز من شروط الحفظ بما يكفي لصيانتها من المؤثرات الخارجية طبيعية كانت أو بشرية. كما نحتمل في ذات الوقت، أنّه ربما كان يُستغنى عن

كتابة حرف الألف غير المتصل في تدوين الأسماء تخفيفا أو لعدم تأثيره على معنى اللفظ أو الاسم ودلالته. بيد أنّ هذا يظل احتمالا لا يستند إلى نص ثابت.

– **عاملي:** ورد في السطر الأول لفظ "عاملي" على هذه الصيغة، بيد أنّه وبناءً على موقع الكلمة في الجملة ومحلّها من الاعراب، واعتبارا بطبيعة البناء النحوي واللغوي السليم الذي ينبغي أن تكون على شاكلته صيغة اللفظ، فإنّ صيغة اللفظ السليمة هي أن يكون "عاملا" وليس "عاملي".

– **أربعين:** وقفنا كذلك في السطر الخامس من ألفاظ ومفردات مضمون وثيقة البردي التي بين أيدينا على خطأ في عبارة "أربعين"؛ إذا لا يكتمل المعنى أسلوبا ولا يسلم من اللحن، إلّا إذا كان على النحو اللغوي السليم وهو: "لأربعين".

التعقيب على نص البردية:

على الرغم من أنّ النص الذي بين أيدينا ينطوي على معطيات جدّ محدودة، إلّا أنّ الأهمية التي تكتسيها تلك المعطيات في غاية الأهمية؛ ذلك أنّها تفتح لنا بابا واسعا ننبش من خلاله في حادثة من حوادث تاريخ النظم الاسلامية خلال القرن الثاني للهجرة (08م)، ومظاهر الجباية الشرعية التي اعتمدتها الدولة في نظامها الجبائي، وأساليب التحصيل وطرائقه. ويتعلّق الأمر بشكل أساس بمهمة جمع الزكاة في الدولة الاسلامية بمصر، ومن يُشرف على جمعها ولّاةً وعمالاً، ومصادرها والفئات المعنية بدفع الزكاة. ولعلّ من أبرز مظاهر الأهمية التي ينطوي عليها هذا النص، أنّ أسماء العمال المكلفين بجمع الزكاة الذين أوردتهم هذه البردية لا نجد لها ذكرا وحضورا –في حدود اطلاعنا– في اغلب المصادر التي أرّخت لتاريخ النظم الاسلامية خلال تلك الفترة وفي نظام تلك الدولة، فقد دأبت المصادر على ذكر أصحاب الشرطة و المكلفين بالخراج عموما تحت لواء الوالي المكلف بمصر، وذلك على سبيل المثال كما جاء على لسان صاحب مصنّف "القضاة و كتاب الولاة"، أنّه في سنة 147هـ 764م تولّى مصر "يزيد بْن حاتم المُهلَّبيّ من قِبَل أمير المؤمنين أَبِي جَعْفَر عَلَى صلاتها وخَراجها، فقدِمها يزيد يوم الاثنين للنصف من ذي القعدة سنة أربع وأربعين ومائة فجعل عَلَى شُرَطه عبد الله بن عبد الرحمن بْن مُعاوية بن حُدَيج، واستخلف عَلَى الخَراج مُعاوية بْن مُرْوان بْن مُوسَى بْن سَعِيد" (الكندي أحمد بن يوسف، 1908، ص133) وكل ما ذُكر في فترة ولاية يزيد بن حاتم حتى سنة 151هـ/ 768م لم يرد فيها ذكر للعمال الملفين بالزكاة.

وبما أن نص البردية لم يحتفظ لنا بأي إشارة إلى اسم المكلف بالخراج الذي هو "معاوية بن مروان بن موسى" فيمكننا الاستنتاج أن نظام جمع الزكاة كان مستقلاً استقلالا جزئيا، بحيث يتم تعيين العاملين على الزكاة تحت الإشراف المباشر لوالي مصر يزيد بن حاتم.

كما تُحيلنا مادة البردية على معطيات تاريخية مهمّة، حين كشفت لنا شعبة الزكاة المراد تحصيلها؛ وهي الغنم، التي تعتبر من الأصناف المحددة شرعا في الأنعام التي تجب فيها الزكاة فعلا وهي: الغنم، و البقر و الإبل (الكندي أحمد بن يوسف، 1908، ص76). كما أطلعتنا على قيمة النصاب المقبوض في زكاة الغنم، كما دل عليه صراحة مضمون السطر الخامس من البردية، وهو ما يُجلِّي لنا القيمة المالية التي تفرضها السلطة الوصية على الرعية، ويُمكّننا من النظر في مدى مطابقة تلك القيمة المفروضة للقيمة الشرعية المحدّدة.

كما أنّه وعلى ضوء هذا النصّ، تجلّى لنا بأنّ المشرفين على جمع الزكاة في الدولة الاسلامية خلال القرن الثاني للهجرة، كانوا يراعون شروط جمع الزكاة، فإلى جانب احترام قيمة النصاب المنصوص عليه في زكاة الأنعام، كشفت لنا البردية محل الدراسة كذلك عن احترام المدّة الزمنية التي يقتضيها الشروع في جمع زكاة أي شعبة من شعبها؛ ونقصد بذلك تمام الحول أو دورانه دورته الكاملة، فقد أشار النص في السطرين السادس والثامن إلى النصاب المقبوض هو من زكاة سنة 147هـ/764م، وتم قبضه وإثبات ذلك بتاريخ سنة 148هـ/765م، وهو ما يدل على تمام الحول، ويتوافق مع الشرط الأساس في قبض زكاة المواشي وهو حولان الحول، فعلى ضوء ما أشار إليه صاحب كتاب الخراج فإنّه: "لا تُؤخذ الصدقة من الغنم و الإبل و البقر حتى يحول عليها الحول، فإذا حال عليها الحول أُخذ منها" (الكندي أحمد بن يوسف، 1908، ص78). وهذا طبعا متواتر في نصوص القرآن والسنة الصحيحة، ومقرر في مصنفات الأحكام الشرعية. مع ضرورة التنويه بما تنطوي عليه مسألة زكاة المواشي من تفاصيل وجزئيات دقيقة ينبغي مراعاتها في تحصيل زكاتها، شأن من ولدت منها قبل الحول أو بعده، أو الصغيرة منها و الكبيرة ونحو ذلك. ومع ذلك فإنّ مضمون البردية واضح في إثبات أنّ ما قُبِض من زكاة كان بعد استيفاء شرط الحول.

كما أن النص لا يشير إلى جانب من شروط زكاة الأغنام، فيما إذا كانت سائمة أو غير ذلك؟ ولا ينطق بمواصفات الشاة المقبوضة فيما إذا كانت من وسط الغنم أم لا؟ وهل هي سليمة وخالية من العيوب أم لا؟، فصاحب كتاب الخراج قدّم بين أيدينا رواية كاشفة لما يجب أن تكون عليه الشاة من الزكاة، وذلك كما جاء على لسانه قائلا: " لا تُؤخذ في الصدقة هرمة ولا عمياء ولا عوراء ولا ذات عور فاحش، ولا فحل الغنم ولا المخاض ولا الحوامل ولا الربى ولا الأكيلة" (انظر الاحالة رقم05). وإن كنّا نجهل توفّر هذه الشروط من عدمها في عملية جمع الزكاة التي أشرف عليها عامل مصر حين لم نقف على شروط توضيحية في متن البردية، فإنّ الإشارة إلى بلوغ النصاب صريحة في متنها كما يشهد به مضمون السطر الخامس منها "شاة لأربعين شاة"، وهذا ما يوافق النصاب الشرعي للأغنام، في كل أربعين شاه شاة (يعقوب أبو يوسف القاضي، 2010، ص76).

مع التنبيه إلى أنّ غياب التفصيل في البيانات والشروط الضرورية الضابطة لشروط جمع الزكاة في النص الذي بين أيدينا، ليس دلالة قطعية على عدم مراعاة هذه الشروط، بقدر ما يمكن اعتباره أمرا معهودا جرت عليه الأحوال يُعمل بها دون أن يتمّ تحديد تلك الشروط في الأمر بالمهمة أو وثيقة التكليف بها. كما نُضيف بأنّه ربما كان يُستغنى في كتابة الأوامر بمهمة جمع الزكاة عن ذكر كل التفاصيل المتعلقة بشروط الجمع وما يقتضيه؛ ذلك أنّ تحديد طبيعة العمل والزمن المخصص له وضبط كمية ما يجبى أو قيمته من الزكاة بشكل دقيق في نفس الوثيقة الخاصة بأمر الجمع أو التكليف به وغيرها من الشروط والضوابط، يحتاج تفاصيل مستفيضة نعتقد أنّ المشرفين على جمعها كانوا يقتصرون على الأساسيات في تدوين مضمون الأمر بالخروج لجمع الزكاة وتحصيلها.

مع أنّ ذلك لا يعني أن كل وثائق البردي التي احتفظت بنصوص تخص مهام جمع الزكاة وتكليف الأعوان بتلك المهمة، اقتصرت على ما ورد في الوثيقة التي بين أيدينا من معلومات، وإنّما تختلف كل وثيقة عن نظيرتها، وحسب الجهة التي أصدرتها ونحو ذلك. كما تتباين مستويات اهتمام القائمين على صياغتها من حيث التفصيل في بياناتها ومعطياتها، حيث نجد أن بعض نصوص البردي حملت أوصافا دقيقة لبعض الحيوانات كالخيول والبقر والإبل، في معاملات اقتصادية خارج مجال الزكاة كالبيع، لتجنب الضرر ولرفع الحرج الذي قد يصيب المشتري، ولا يمكن هنا أن نقارن بين البيع والزكاة إلا من ناحية نمط التوثيق لكليهما (بن موسى جميلة، 2010، ص100). أو حسب الضرورة التي يستدعيها نوع العقد المدون بين طرفيه.

كما أنّه وبالرغم من أن النص محل الدراسة مقتضب، يمنحنا فقط الحد الأدنى من المعلومات والمعطيات المتعلقة بالزكاة، إلا أنه في حقيقة الأمر، يتوفر على الشروط الأساسية التي ينبغي توفرها في تحرير عقد قبض الزكاة أو صياغة أمر بمهمة جبايتها، من قبيل: النصاب وحولان الحول، والهيئة الرسمية المشرفة على ذلك، والشعبة المقصودة بتحصيل الزكاة من مادتها، والفئات المعنية بالتوجّه إليها، ومكان إقامة الوالي، والمنطقة المحدّدة لجمع الزكاة، والفترة الزمنية المؤطّرة لتاريخ الحادثة.

ونحسب أنّ هذا، يكشف مدى حرص السلطة المعنية بالتحصيل الجبائي على تنظيم عملية الجباية من خلال توثيق معاملاتها وتدوين عقودها، وضبط شؤونها، من جهة، ومن جهة ثانية، مدى احترامها للمقاييس والضوابط الشرعية في جباية الزكاة على الرغم من الاضطرابات السياسية التي شهدتها الفترة الخاضعة للدرس والمجال الجغرافي الحاضن لها، إذ بناءً على ما هو قار بين ثنايا المادة المصدرية، أنّ الحادثة التي نطرقها بالدراسة تتزامن وأحداث ظهور دعوة بني الحسن بن علي، والتي تكلم بها الناس وبايع كثير منهم علي بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين، ويُفيدنا في هذا المضمار أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي المصري

(ت355هـ) أن صاحب هذه الدعوة هو أول علوي قدم مصر، وحدث بسبب ذلك اضطرابات مات فيه نفر، بعدما هجم أتباع علي بن محمد بن عبد الله على بيت المال (الكندي أحمد بن يوسف، 1908، ص134).

ولعلّ من أبرز ما يكشف تأثير هذا الوضع المضطرب على الحياة السياسية والادارية للدولة الاسلامية بمصر زمنئذ، أنّ والي مصر يزيد بن حاتم منع من الخروج للحج في سنة 146هـ/ 763م، ثم حج في العام الموالي سنة (147هـ/764م)، كما أنّه خلالها استخلف والي مصر عليها عبد الله بن عبد الرحمان بن حديج، وتمكّن في السنة التي تلتها ضم برقة إلى دار الخلافة، وهو أول من ضمها إليه (الكندي أحمد بن يوسف، 1908، ص137).

وعليه، فإنّ ممّا يحسن أن نذيّل به مادة هذا التحليل لمضمون الوثيقة التي بين أيدينا، أنّه وعلى الرغم من كل هذه الاضطرابات التي وافقت السنة التي يشير إليها النص، إلا أن نظام جباية الزكاة لم يتأثر بها وبقي محافظاً على استمراريته، بما ينفي مساحة عريضة من الشكوك التي وردت حول تعسف الجباة، والولاة في أمر الزكاة والتعنت في ذلك خلال تلك الفترة.

4. خاتمة:

على ضوء ما تمّ تناوله في جسم هذه الدراسة المتعلقة بنمط مصدري يندرج ضمن التأريخ للوثائق المصدرية المادية المخطوطة، اهتدينا إلى جملة من النتائج تمّ حصرها في النقاط الموالية:

– أعانتا وثيقة البردية التي أخضعنا مضمونها للمدارسة والتحليل، إلى الوقوف على جانب من التاريخ الحضاري للدولة الاسلامية بمصر خلال القرن الأول الهجري (08م) لاسيّما ما تعلّق بتاريخ النظم في منحى نظام الجباية والجهاز الضريبي المتبع، ونمط الوثائق الخاصة بتكليف العمال بالمهمات ووثائق تسخير الأعوان لوظائف الدولة. كما وقفنا على نمط لصيغة أمر بمهمة يكشف هوية الوالي الذي أصدر أمر التكليف، والأعوان المكلفون بالاضطلاع بالمهمة، والفئة المستهدفة بجمع تلك الضريبة الشرعية، والمقدار المحدّد لنوع المادة المستحق تأدية زكاتها. كما أحالتنا هذه الوثيقة الفترة الزمنية التي احتضنت هذا الحدث التاريخي.

– لمسنا بأنّ منهج دراسة وثائق البردي على الرغم من أنّه ينفرد في بعض مراحل دراسة مضمونها، إلّا أنّه يقتضي في ذات الوقت الممازجة بين مناهج دراسة الوثائق المصدرية المادية والمخطوطة، ومن ذلك منهج تحقيق المخطوطات ومهج الدراسة الأثرية.

– تقدّم وثيقة البردي إضافة قيّمة إلى وعاء النص المصدري، لاسيّما إن تعلّق الأمر بالوثائق التي تحتفظ بمادة تاريخية تؤرخ للقضايا المغيّبة في حقل الكتابة التاريخية بسبب الفقر المصدري والشح الخبري حيال أحداثها، ومن

ذلك مسائل العلاقة الاجتماعية والاقتصادية بين العناصر الاسلامية والذّمّية كعقود البيع والدين والنكاح وأوامر التكليف بمهمة ونحوها.

الاحالات:

1. البردي نبات مائي من الفصيلة السعدية، يبلغ ارتفاع سيقانه في الهواء إلى نحو متر ونصف، ومن أشهر المناطق التي ينمو بها مناطق المستنقعات بأعالي النيل بالبلاد المصرية. (الضيف شوقي، 2004، ص83).

2. يزيد بن حاتم : ابن قبيصة بن المهلب بن أبي صفرة، الأزدي، البصري، وهو ولي إمرة مصر سنة أربع وأربعين ومائة، دام حكمه سبع سنين، ثم ولي المغرب مدة للمهدي، والهادي، والرشيد، ومهد إفريقية، وكان بطلا، شجاعا، مهيبا، شديد البأس. (الذهبي محمد، 2006، ج7، ص267).

3. الواضح أن كلمة خصيب في النص وردة منفردة و غير واضحة الدلالة، لكن إذا اعتبرنا موقعها و سياقها في النص عموماً فهي على الأرجح اسم لمكان، و إذا نظرنا إلى خصوصا إلى البرديات التي احتوت نفس النمط، فإنها تعود لمنطقة واحدة وهي " منية ابن خُصَيْب": وهي مدينة كبيرة حسنة كثيرة الأهل والسكن على شاطئ النيل في الصعيد الأدنى. (ياقوت الحموي، 1977، ص218).

4. وذلك كما جاء في المصحف الشريف، برواية ورش لقراءة نافع من طريق أبي يعقوب الأزرق، بالرسم العثماني، خططه، عثمان طه، الطبعة الأولى، دار للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 2010/1431م.

5. الربى هي التي معها ولدها تربيه، و الأكيلة هي التي يسمنها صاحبها لأكلها. (يعقوب أبو يوسف القاضي، 2010، ص 78).

5. قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم، برواية ورش لقراءة نافع من طريق أبي يعقوب الأزرق، بالرسم العثماني، خططه، عثمان طه، الطبعة الأولى، دار للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر.

2. أحمد عبد الرزاق أحمد (1999)، تاريخ وآثار مصر الاسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة.

3. أدولف جروهمان (2010)، أوراق البردي العربية، تر، توفيق اسكاروس، ج1، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

4. الدالي عبد العزيز (1989)، البرديات العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة.

5. الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان (2006)، سير أعلام النبلاء، ج7، دار الحديث، القاهرة.

6. الشامي أحمد (1978)، أوراق البردي العربي مصدر أصيل للتاريخ الاسلامي، مجلة المؤرخ العربي، العدد9.

7. القلقشندي أحمد، (1922)، صبح الأعشى في صناعة الانشا، ج6، دار الكتب المصرية، القاهرة.

8. الكندي أحمد بن يوسف (1908)، كتاب الولاة وكتاب القضاة، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت.

9. بن موسى جميلة (2010)، جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر الاسلامية في ضوء أوراق البردي العربي والكاغد والرق (2–5هـ/8–11م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الاسلامي، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر2، الجزائر.

10. حيدر كامل (1995)، منهج البحث الآثري والتاريخي، دار الفكر اللبناني، بيروت.

11. دل ديورانت (1988)، قصة الحضارة، تر محمد بدران، مج1، ج4، دار الجيل، بيروت.

12. رمضان عبد التواب (1985)، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

13. سزكين فؤاد (1991)، تاريخ التراث العربي (مجموعات المخطوطات العربية في مكتبات العالم)، تر، محمد فهمي حجازي، جامعة محمد بن سعود الاسلامية، الرياض.

14. مغاوري سعيد محمد (1998)، البرديات العربية في مصر الاسلامية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.

15. مشيرة موسى (2001)، البردي أقدم ورق للكتابة في العالم، مجلة الأهرام، العدد 41946، مصر.

16. ياقوت الحموي (1977)، معجم البلدان، ج5، دار صادر، بيروت.

الملاحق: بردية زكاة مؤرخة بسنة 148هـ/765م.